دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية في السودان
الفرص والتحديات

د.حسن محمد ماشا عربان
مدير مركز دراسات الاقتصاد السوداني
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الاقتصادية في التنمية المحلية في السودان واستعراض الفرص والتحديات . من خلال دراسة مفاهيم كل من الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي للتنمية المحلية ، ودراسة المشروعات العامة والمتوسطة والصغيرة وعوامل قيامها ودورها في التنمية المحلية ، وأخيراً دراسة الفرص والتحديات التي تجابه دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية في السودان ، واستشراف حلول لعلاج مشاكل التنمية المحلية في السودان. حاولت الدراسة الإجابة عن أسئلة البحث التي تتلخص في: هل هنالك اتفاق في مفهوم التنمية المحلية بين النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي؟وهل للمشروعات الاقتصادية دور محوري في التنمية المحلية ؟ وما التحديات التي تجابه تحقيق التنمية المحلية في السودان وفرص نجاحها؟.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن التنمية الاقتصادية في الإسلام شاملة تشمل البعد المادي والروحي ومتوازنة وتحقق العدالة الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع ،وبالتالي تختلف عن المفهوم الرأسمالي للتنمية الشاملة الذي ينحصر في الإنتاج المادي ويغفل الحاجات الروحية ، ويختل فيه التوزيع و أن هنالك تحديات عديدة تواجه دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية المحلية في السودان. أهمها : غياب القيم الإسلامية ، وسوء تخطيط المشروعات ، وضآلة الموارد المالية ، وضعف القدرات البشرية . وهنالك فرص مساعدة لتحقيق التنمية المحلية في السودان أهمها: وجود بنيات أساسية في المجتمع السوداني ،كذلك وجود موارد طبيعية وبشرية. وأوصت الدراسة

أن تعمل الدولة على اتباع المنهج الإسلامي في التنمية ، ووضع خطة لمجابهة تحديات التنمية المحلية والاستفادة من الفرص المتاحة، وكذلك الاستفادة من تجربة النموذجين التركي والماليزي في التنمية المحلية .

مقدمة :

هنالك عوامل رئيسة تلعب دوراً مهماً في قيام المشروعات العامة منها عوامل تاريخية وتقليدية واجتماعية واقتصادية ، وتتجلى أهمية المشروعات العامة في إعادة توزيع عوامل الإنتاج، لاسيما تخفيف الضغط الناتج عن كثافة السكان في القرى والأرياف، وتيسير القوة العاملة لمشروعات الاستثمار، وإصلاح وسائل المواصلات وإنشاء طرق جديدة، وتنظيم عمليات استغلال الموارد الطبيعية. كذلك تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية المحلية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي الإسهام في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول المتخلفة . وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات العامة الكبيرة وهي السبيل لتحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة .

بالرغم من انتشار المشروعات العامة والمتوسطة والصغيرة في السودان إلا أن هذه المشروعات لا زالت بعيدة عن الدور المنوط بها لتحقيق التنمية المحلية .وذلك لأن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة تحتاج إلى دراسة لبيان الفرص المتاحة للاستفادة منها ومجابهة التحديات من أجل قيام هذه المشروعات بدورها الفاعل في التنمية المحلية .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دور المشروعات الاقتصادية في التنمية المحلية في السودان ،واستعراض الفرص والتحديات ، من خلال تناول مفاهيم كل من الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي للتنمية المحلية ، ودراسة المشروعات العامة والمتوسطة والصغيرة وعوامل قيامها ودورها في التنمية المحلية بصفة عامة وفي السودان بصفة خاصة ، وأخيراً دراسة فرص وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية في السودان .

منهج البحث :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي.

هيكل البحث :

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث . المبحث الأول تناول مفهوم التنمية المحلية في الفكر الرأسمالي والإسلامي، أما المبحث الثاني فتناول المشروعات الاقتصادية والمبحث الثالث تم فيه تناول المشروعات الاقتصادية وفرص وتحديات التنمية المحلية في السودان . واختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات .

مشكلة البحث:

ترتكز مشكلة البحث في التالي:

1/هل هنالك اتفاق في مفهوم التنمية المحلية بين النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي؟

2/ هل للمشروعات الاقتصادية دور محوري في التنمية المحلية ؟

3/ ما التحديات التي تجابه دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية بالسودان وما هي فرص نجاح هذه المشروعات؟

الفرضيات:

1/هنالك اختلاف في مفهوم التنمية المحلية بين النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي

2/ للمشروعات الاقتصادية العامة والمتوسطة والصغيرة دور محوري في التنمية المحلية .

3/ هنالك العديد من التحديات التي تجابه دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التنمية في السودان ،كما أن هنالك فرص يمكن من خلالها أن تنجح هذه المشروعات في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول

مفهوم التنمية المحلية في الفكر الرأسمالي والإسلامي

أولاً : المفهوم الرأسمالي للتنمية المحلية :

لم يكن مصطلح التنمية هو السائد في الفكر الرأسمالي وإنما مصطلح النمو هو الأكثر استخداماً قبل الحرب العالمية الثانية، ويقصد بالنمو الاقتصادي بأنه : " الزيادة في الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد " .. أما التنمية الاقتصادية فهي عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية إذاً هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع ، والشق الاجتماعي ويقصد به إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي، و يسير الشقين جنباً إلى جنب .[1]

ففي نظر الرأسماليين أن التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم أوسع وأشمل من النمو لأن النمو لا ينطوي على تفسيرات هيكلية، كما أن النمو يهتم بالكم، أما التنمية

(1) كلاوس روزه ،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونس بنغازي ، ليبيا1990، ص14.

فتهتم بالكم والكيف ، كذلك أن النمو يحدث بالصورة تلقائية غير مخططة. بعكس التنمية التي تكون مخططة حيث تسهم الدولة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية [1]. ويلاحظ تاريخياً أن مصطلح التنمية الاقتصادية أخذ يسود مع تضاؤل فلسفة الحرية الاقتصادية وزيادة فلسفة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي [2]، بعد أن فشل القطاع الخاص ونظرية قوى العرض والطلب في إدارة الاقتصاد .

عرفت التنمية بأنها : " مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقة مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه" [3]. كذلك تأثر مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالفشل الذي حدث للتجارب التنموية الرأسمالية في الدول النامية حيث نادت المجتمعات النامية بإيجاد مفهوم للتنمية يخرجها من دائرة التبعية الاقتصادية فبرز مصطلح التنمية المستقلة والذي يهتم بخلق كيان اقتصادية يتنامى ذاتياً [4]. والذين نادوا بالتنمية المستقلة يسعون للاعتماد على الذات دون انغلاق وإنما تكون العلاقة مع الدول الأخرى في إطار من الندية وبعيداً عن شبح التبعية الاقتصادية.

(1) عاطف السيد ، دراسات التنمية الاقتصادية ، دار المجمع الفكري بجدة 1968م ص10. ود. محمد عجيمية ود. علي الليثي : التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها ، مطبعة دار الجامعة – الإسكندرية – مصر 1998م ،، ص35.

(2) نعمة الله نجيب إبراهيم ، إسماعيل حسين إسماعيل، أسس الاقتصادي الكلي، قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية 1998م،ص225.

(3)مطانيوس حبيب ، – التنمية الاقتصادية – جامعة قاريونس، ليبيا ،ص30.

(4) عادل حسين (تجربة مصر في التنمية الاقتصادية) منشورات الندوة الفكرية بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 198م ، ص412.و د. سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والإستراتيجية والنتائج منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995م ، ص355.

بالإضافة إلى الفشل الذي لازم تطبيق تجارب التنمية الرأسمالية في الدول النامية فإن هذه التجارب خلقت مشاكل تنموية في الدول المتقدمة اقتصادياً التي تطبق النظام الرأسمالي ومن أهم هذه المشاكل مشكلة البيئة ، ومشكلة نقص الموارد والغذاء وهى نتيجة منطقية للسياسات التنموية للاقتصاد الرأسمالي التي تؤدى إلى تبذير الموارد وتلوث البيئة فظهر مصطلح التنمية المستدامة . وعُرفت التنمية المستدامة بأنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي " [1]. كما عرفت أيضاً بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول". [2].

لقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم " التنمية المستدامة التي لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل: المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة. في نفس الوقت تمنع التنمية المستدامة تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية [3].

(1) ميلو فانيا ما فيانا (التنمية المتواصلة ، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة) الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة 1994، ص150.

(2) راكز هاويت وليم (نحو عالم مستديم) ترجمة إلى العربية ، مجلة العلوم العدد 1 الكويت ، 1990م.ص 25

(3)هويدا عدلي و أ. أحمد دسوقي محمد إسماعيل، "دور القطاع الخاص في التنمية المحلية(رؤية رجال الأعمال المصريين لدور الإدارة المحلية في الاستثمار)" ندوة "الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة 3 مارس 2007 القاهرة

كذلك في العصر الحديث أصبح مفهوم التنمية عند الرأسماليين يشمل الحاجات الاجتماعية من تغذية وتعليم وصحة فيما يعرف بالتنمية المحلية ، فهنالك من وصفها بالتنمية الاجتماعية ولقد عُرفت التنمية الاجتماعية بأنها : " وسيلة ومنهج يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية) مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية "[1]. فالتنمية الاجتماعية بهذا المفهوم تهدف إلى تغيير في: التركيب السكاني للمجتمع،والبناء الاجتماعي والطبقي، والنظم الاجتماعية وأنماط العلاقات والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها . فضلا عن أن هذا المفهوم يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي مثل: الفوارق بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي و المشكلات العمالية ومشكلات الهجرة [2] .

والتنمية الاجتماعية بهذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الشاملة، ولذلك نلاحظ أن الاقتصاديين أصبحوا مؤخراً يهتمون بالعوامل الاجتماعية كمعدل النمو السكاني وتركيب العائلة ،والفرص التعليمية والاختلافات المهنية والطبقية واتجاهات أو تيارات التحضر ولم يقتصروا على تعريف التنمية بالعامل الاقتصادي فقط [3].

(1) نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981م، ص 119.
(2) حسن شحاتة سعفان، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ط5، 60 – 1961م. ص 295-296 . و عبد الباسط حسن ، التنمية الاجتماعية المطبعة العالمية ، القاهرة، 1970 ص 93.
(3)عدلي سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1973، ص 54.

فالتنمية(الاقتصادية- الاجتماعية) في المفهوم الرأسمالي الحديث هي : التنمية الشاملة والتي عُرفت بأنها : " العملية المجتمعية الواعية والموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي-الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد-على المدى المنظور، وفي نفس الوقت موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية-سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة والجهد والإنتاجية فضلا عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وسعيها إلى تعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"[1]. فللتنمية الشاملة بهذا المفهوم لا يمكن لها أن تتحقق إلا بنجاح التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية جنباً إلى جنب .

فمفهوم التنمية المحلية ظهر عند الرأسماليين في الستينيات من القرن السابق بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري ، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية ، عبر مساهمة السكان في التنمية . ويعتمد مفهوم التنمية المحلية علي عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل إشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي ، واستحداث نظم و مؤسسات للشراكة ، ودراسة المجال المحلي و تحليله ، ووضع برامج عمل على أساس التخلص من مركزية قرارات التنمية وتمركزها في مناطق معينة. ولقد أضافت الأزمة المالية العالمية إلي الأذهان مفهوم التنمية المحلية بأبعاد جديدة وأصبح موضوع اهتمام للعديد من الباحثين و العلماء في مجال البحث الاقتصادي و الاجتماعي.

(1)علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م ص32.

لا يوجد اتفاق على تعريف التنمية المحلية من وجهة نظر الفكر الرأسمالي حيث برزت مفاهيم رأسمالية عديدة للتنمية المحلية ظهرت من خلالها عدة تعريفات للتنمية المحلية منها:

1/ هي : " مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود المجتمعات المحلية مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة أكبر في تقدم الوطن ككل " [1].

2/ هي : " أسلوب عمل يقوم على قواعد وأسس عملية من أجل إحداث تغيير حضاري في جميع نواحي الحياة يتحقق من خلاله الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع المحلي"[2].

3/ هي : "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية"[3].

يلاحظ أن تعريف التنمية المحلية هنا ركّز على دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية . والمقصود بالمشاركة الشعبية هي : " تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو

(1) أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م.

(2) السبتى وسيلة ، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي – مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف *giem.kantakji.com/article/details/ID/311*

(3)جمال لعمارة ودلال بن طبي ومسعودة نصبة ، الزكاة وتمويل التنمية المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، *www.ontej.org*

يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية" [1].

وتفهم المشاركة في التخطيط التنموي على أنها : "إسهام فئات الشعب المختلفة أو ممثليها وبمواقف فردية وجماعية لصنع القرارات ووضع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة أن يكون هذا الإسهام بعيداً عن الإلزام أو الفرض من قبل السلطة أو الحكومة أو الإدارة" [2].

ومن أهداف المشاركة الشعبية أنها تسهم في تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشاكل في المناطق المعنية بالتنمية وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشكلاتهم وموارد المنطقة ، كذلك تؤدى إلى تعلم المواطنين عن طريق الممارسة فيتعلمون كيف يحلون مشكلاتهم واستغلال مواردهم مع مرور الوقت من خلال الصواب والخطأ. كما تعمل على تقليص الدور الأحادي المتعاظم للحكومة أو المركز كما أنها تحجم دور الصفوة والنخب في المجتمع، وتسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنية الاجتماعية القائمة.كما تعزز المشاركة المباشرة الثقة بالنفس وتسهم في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام.

من خلال استعراض مفهوم التنمية المحلية يمكن استنباط أهداف للتنمية المحلية في الآتي:[3]

1/ رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية و ذلك بتنشيط و تنويع موارد و طاقات المجال الجغرافي مما يحدث

(1) سعاد سيد أحمد إسماعيل البيلي (2002) المشاركة الشعبية في الحكم المحلي في السودان (رسالة ماجستير غير منشورة)ص15.

(2)عثمان محمد غنيم التخطيط: أسس ومبادئ عامة ، عمان دار صفاء للنشر ، الطبعة الثانية2001م، ص 90

(3) حسن بشير محمد نور ، التنمية المحلية ، المفهوم و الخيارات (عن مجلة الوسط الاقتصادي ، مارس ، 2010م ، نشر بتاريخ: 18 آذار/مارس 2010م

www.sudanile.com/index.php?option=com_content

تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوي المعيشة و تطور البيئة الحياتية اليومية و تحسن مستوي الخدمات .

2/ تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج و تحديث بنيات الري و تأهيل الكوادر و بناء القدرات و زيادة الإنتاجية بإدخال المكننة و الإرشاد الزراعي ، مما يؤدى ذلك إلى تحول المجتمعات القروية المنعزلة إلي مجتمعات زراعية حديثة.

3/ إدخال مجموعة من التحسينات في البنيات الأساسية على البيئة المحلية :من طرق وكهرباء وصحة وتعليم ومياه صالحة للشرب.

لقد أصبحت التنمية المحلية .. وفي الكثير من تجارب البلدان.. رديفاً أساسياً للتنمية والتغيير في حياة الأفراد والجماعات من وضع سلبي إلى وضع إيجابي أفضل.. وقد بدأت تجربة التنمية المحلية تتعمق أكثر من رسم للسياسات والخطط وسن التشريعات ، و تفعيل النظم الداخلية، وإيجاد الجهات المانحة ،وتعزيز تجربة المشاريع والصناديق وإيجاد الكادر القادر على رسم الخطط والبرامج على المستوى المركزي و الإقليمي [1].

بالرغم من التطور في المفاهيم الرأسمالية للتنمية (اقتصادية أو اجتماعية ، شاملة أو محلية) إلا أن تجارب التنمية في الواقع قد أدت إلى تدهور كبير لاقتصاديات الدول النامية ، وفى الوقت نفسه أفرزت تدهوراً في الموارد والبيئة في الدول المتقدمة . فإذا كانت الدول النامية قد عانت من مظاهر التبعية الاقتصادية التي أفرزتها المفاهيم الوضعية للتنمية الاقتصادية . فإن الدول الرأسمالية الغنية نفسها قد

(1)محمد عجيمية ود. علي الليثي : التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياستها ، مطبعة دار الجامعة – الإسكندرية – مصر 1998م ،، ص35.

فشلت في إيجاد حلول لمشكلة النمو أو التنمية أي كان المفهوم المطروح في بلدانها . بل أفرزت مشاكل تنموية معاصرة مثل مشكلة التلوث البيئي ونقص الموارد والغذاء وتزايد حدة الفقر وأزمات الركود الاقتصادي المتكررة والتي كانت أكثرها حدة في الثلاثينات من القرن الماضي ، ثم عاودت الأزمة الاقتصادية حدتها في عام 2008م وهذا يؤكد فشل المفهوم الرأسمالية للتنمية في إيجاد حلول واقعية وعملية للتنمية سواء كانت شاملة أو محلية ، اقتصادية أو اجتماعية ، في الدول المتقدمة أو النامية . فالمفهوم الرأسمالي للتنمية الشاملة ينحصر في الإنتاج المادي ويغفل الحاجات الروحية ويختل فيه التوزيع ، ولا يتمتع كل الأفراد فيه بحد الكفاية في الدخل .

ثانياً المفهوم الإسلامي للتنمية :

لقد جاء في الإسلام لفظ "عمارة الأرض" كمفهوم ذو دلالة أوسع من المفهوم الرأسمالي للتنمية. قال تعالى : ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ [1]. فالآية تؤكد على وجوب عمارة الأرض ، واستعمركم فيها يعني أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه كما قال (الجصاص) أن ذلك فيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغرس والأبنية "[2]. والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب" فاستعمركم فيها أي جعلكم عمارها وسكانها [3]. والعمارة تستوجب الاستقامة في الدين وهى اتباع الأوامر واجتناب النواهي ، قال تعالى : ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ [4].كما أمر القرآن بالعدل ، قال تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ [5]. وأن التقاعس عن عمارة الأرض وهيمنة الفساد والإسراف وعدم

(1) سورة هود، الآية 61.
(2) أحكام القرآن للجصاص ج4/ص378.
(3)تفسير القرآن للقرطبي ج9/ص56.
(4)سورة الجن الآية 16.
(5)سورة النساء الآية 58.

العدالة في توزيع الإنتاج يؤدى إلى التخلف (الخراب والفقر) ،قال تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ [1]. وقال تعالى: چ ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئد ى چ [2]. فالإنتاج في الإسلام هو: " بذل الجهد والعمل من أجل استغلال الموارد (الأرض) لتوفير المنافع (الطيبات) لإشباع حاجات المجتمع الشرعية " [3]. قال تعالى: چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ چ [4].

وعمارة الأرض هي من أعمال العبادة لله تعالى فأمر المسلم كله عبادة يتبع من خلالها الأوامر ويجتنب النواهي . وتشير كلمة إسلام أيضاً إلى عقيدة التوحيد لله تعالى والعبودية له وحده . فالمسلم هو " ذلك المنتمى للدين الإسلامي و القائم على توحيد الله سبحانه وتعالى والإذعان له والطاعة لأوامره وتوجيهاته التي تم توضيحها بصورة دقيقة وواضحة في القرآن والأحاديث النبوية " [5].

ولقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ عمارة الأرض للدلالة على التنمية الاقتصادية ، ونادوا منذ صدر الإسلام بعمارة الأرض . فلقد استخدم سيدنا علي بن أبي طالب لفظ العمارة للدلالة على معنى أعمق للتنمية الاقتصادية بمفهومها المعاصر في خطابه لواليه في مصر مالك بن الحارث الأشتر : جاء فيه : " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب خراجها ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة . ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره إلا قليلاً "

(1) سورة الأنبياء الآية 9.
(2) سورة الإسراء الآية 16.
(3) حسن محمد ماشا عربان ، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية2008م ص84.
(4) سورة البقرة الآية 172.
(5) حسن محمد ماشا ، رؤية الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد الأول 2008م جامعة القرآن والعلوم الإسلامية الخرطوم السودان ص 141.

[1]. ويفهم من ذلك أن الاهتمام بالتنمية وما يحققها من بنيات أساسية (طرق واتصالات وصحة وتعليم وتكنولوجيا وغيرها..) والتركيز على شمولها محلياً وإقليميا ، هو الطريق لزيادة الدخل الفردي والقومي وبالتالي الوصول تلقائياً للإيرادات العامة المطلوبة للإنفاق العام .ولكن طلب الإيرادات دون عمارة هو تخريب للاقتصاد وتدهور مستمر للتنمية .

كذلك استخدم قاضي القضاة (أبو يوسف) لفظ العمارة في نصيحته لأمير المؤمنين هارون الرشيد جاء فيها : " إن العدل وإنصاف المظلوم ، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأمر ، يزيد به الخراج ، وتكثر به عمارة البلاد " . وهنا أشار (أبو يوسف) للعدل وتجنب الظلم في التنمية أي تكون شاملة ولا تتجاوز إقليم أو محلية على حساب أخرى .

وكذلك فإن (أبا يوسف) في كتابه (الخراج) جعل الإعمار (التنمية) في مقابل الخراب(الفقر - التخلف) والفساد ، وناد ى بأن تتقدم الدولة في العمران . كما دعا إلى تقاسم تكاليف (النمو) بين الفرد والدولة ، من أجل تخفيف كاهل التنمية ، وسحب المواطن عن الكسل والاتكال ، والدفع به للإ سهام في دور عمراني مع بقية أفراد المجتمع [2]. وهنا كذلك أشارة (أبو يوسف) إلى قضايا مهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة وهى أن التخلف يولد الصراع والنزاعات والفساد ومن ثمَّ الخراب ، ولذلك دعا إلى مواصلة العمران (التنمية المستدامة) ولأن العمران ذو تكاليف عالية تحتاج إلى تضافر كل الجهود من الدولة والفرد والمجتمع من خلال مشاركة فاعلة

(1) الشريف الرضي ، " نهج البلاغة " ، شرح الإمام محمد عبده ، الأعلمي للمطبوعات- بيروت- بدون ت ج3 ص96 الخَرابُ: ضدُّ العُمْرَانِ . يخربون بيوتهم من قرأها بالتشديد فمعناه يهدمونها لسان العرب ج1/ص347

(2)أبو يوسف: كتاب الخراج، دار المعرفة ، بيروت، بدون تاريخ ، ص11

(تكافل اجتماعي) للوصول للتنمية الشاملة .

ويرى (الماوردي) : أن من مستلزمات السلطان عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها . غير أنه يلزمها بالعدل ، حيث ينعدم نجاح المشروع الإنمائي إذا لم تصطبغ بالعدل الشامل الذي يعمر البلاد وينمي الأموال فتتوفر الحاجات للمجتمع على الدوام [1]. وهنا اتفق (الماوردى) مع سيدنا على وأبى يوسف في أن العمران يحتاج إلى الاهتمام بالبنيات الأساسية التي تمهد الطريق لتحقيقه .وركز على العدل كأساس لتحقيق العمران الشامل ، لأن ذلك كله لا يتم إلا بالعدل فالعدالة الاجتماعية أساس العمارة حيث لا ظلم ولا ضرر ولا ضرار .

ويقول (المقريزي):" عندما يتقلص العدل مع هيمنة الفساد وال ج ور والاغتصاب في كل مواطن الحكم والإدارة يتوقف الإعمار وتحدث الأزمات ويحل البوار بالديار "[2]. وهنا أشار (المقريزي) إلى أهمية العدل في التنمية وأنه لا تنمية من غير عدل . ولقد جاء في القرآن ما يؤكد أن عمارة الأرض والعدل في توزيع الإنتاج بين المجتمع يؤدى إلى استدامة التنمية (العمارة)

من خلال استعراض مفهوم الإسلام للتنمية نجد أنه قد حدد مبادئ يجب أن يأخذ بها المجتمع في عمارة الأرض ، منها:

1/ أن هنالك أولوية للإنتاج حيث يبدأ الإنتاج في الإسلام أولاً بإشباع الحاجات الضرورية ، ثم الحاجية ثم التحسينية . فالضروريات هي حفظ للدين والنفس والنسل والعقل والمال وهى الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية من المنظور الإسلامي ، وهي التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فقدت لن تجري

(1) الماروردي (أدب الدنيا والدين) تحقيق مصطفى السقا ، الطبعة الخامسة، مكتبة مصطفى البا بي الحلبي 1987م ، ص139-141.

(2) المقريزي " تاريخ المجاعات في مصر " دار ابن الوليد، بدون تاريخ ، ص49 وما بعدها.

مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وفوت حياة ، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين . فأصول العبادات راجع إلي حفظ الدين . والعادات راجعة إلي حفظ النفس والعقل من جانب الوجود كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والعلاج . والمعاملات راجعة إلي حفظ النسل والمال . ويعمل الإنتاج في الإسلام على إشباع هذه المقاصد أولاً كأولوية قصوى[1].

2/أن التنمية في الإسلام شاملة : المقصود بالتنمية الشاملة هي أنها تنمية لا تغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط وإنما تنمية اقتصادية تشمل النواحي المادية والروحية ، فالإسلام اهتم بالجانب المادي من خلال تحقيق كافة حاجات المجتمع المسلم المادية من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم .. وغيرها. [2] وكذلك اهتم بالجانب الروحي من عبادة وشعائر دينية ودعوة وغيرها . فالعقيدة الإسلامية هي هدف أول للتنمية ، وهى أيضاً الجانب الروحي الذي يمثل أهم خاصية يتميز بها مفهوم التنمية في الإسلام . فالإيمان بالله وعبادته وحفظ دينه كلها تعتبر أحد الحاجات الروحية التي يجب إشباعها جنبا إلى جنب مع الحاجات المادية .

3/ الاعتماد على الذات . فالمنهج الإسلامي يسعى لتفجير الطاقات الكامنة باعتبارها السبيل الوحيد للوفاء باحتياجات الأُمّة . قال رسول الله ﷺ: ((ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده)) . [3] فالاعتماد على الذات يبعد الأمة عن التبعية الاقتصادية ومخاطرها . [4]

(1) حسن محمد ماشا ، ضوابط الإنفاق في الإسلام ، مجلة مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية ،العدد الأول ، 2013م ، ص 220.

(2) الغزالي عبد الحميد الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية –منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي – المصرف الإسلامي الدولي – القاهرة -1988م.

(3) رواه البخاري – مرجع سابق – ج2 – ص73.

(4) يوسف كمال محمد – المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية – مرجع سابق – ص16 – 21 .

4/ الاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يهيئ الطريق لتحقيق الإنتاج المستهدف . چ ڤ ڄ ڄ ڃ ڃ چ چ [1] چ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ چ [2].

5/ التوسط في الإنفاق (الترشيد). فالترشيد يكون عن طريق الاعتدال والتوسط في عملية الإنفاق . چ ئې ئې ئى ئى ئد ى ى ي ي ئج ئح چ [3]. جاء في تفسير القرطبي: "أن من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف ومن أمسك عن طاعة الله عز وجل فهو الاقتار . ومن أنفق في طاعة الله تعالى فهو القوام . وقال ابن عباس من أنفق ألف في حق فليس بسرف . ومن أنفق درهماً في غير حقه فهو سرف . ومن منع من حق عليه فقد قتر"[4].

6/ تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية : حيث يجب أن يتضامن كل من الدولة والأفراد في ذلك، فالدولة تقوم بوضع أسس للتوزيع العادل للدخل والموارد . والأفراد يقومون بالتكافل الاجتماعي فيما بينهم لتقليل حدة التفاوت في الدخول بينهم فيقدم الغني العفو للفقير . إن تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام يعني التوازن في توزيع الدخل بعدالة بين فئات المجتمع والوصول للكفاية من الحاجات الضرورية لكل فرد في المجتمع . والعدالة الاجتماعية المقصود هي : " أن يتحصل كل فرد في مجتمع وكل سكان في إقليم أو مدينة أو قرية أو ريف أو منطقة على حد الكفاية كحد أدنى من السلع والخدمات الض ـرورية"[5]والإسلام إذ يطالب بوفرة الإنتاج لسد الحاجات

(1) سورة آل عمران ، الآية 103.
(2) سورة آل عمران ، الآية 104.
(3) سورة الفرقان - الآية 67.
(4) تفسير القرطبي – مرجع سابق – ج13 – ص72 – 73.
(5) حسن محمد ماشا ، نظام التوزيع في الإسلام ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية العدد الأول ديسمبر 2015م ص 47

الشرعية ، يستلزم في الوقت نفسه عدالة التوزيع . وتهدف التنمية في الإسلام إلى تحقق الكفاية لجميع أفرد المجتمع ، لأن الغاية الرئيسية من تلك المسؤولية ليس مجرد فرض واجبات محددة على الأغنياء لمصلحة الفقراء . وإنما الغاية من ذلك هي القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي ، ولذلك فان مسئولية توزيع الموارد بين المجتمع للوصول لحد الكفاية يشترك فيه الأغنياء ، والأقربين والدولة من خلال تشريع لإعادة توزيع الدخول والقضاء على الفقر

7/ التشغيل الكامل للموارد لتجنب البطالة في عنصر العمل أو إهدار الموارد أو تبذيرها أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل لإنتاج الطيبات . مع الأخذ في الاعتبار للوضع البيئي لضمان إنتاج مستدام .

على ضوء ما تقدم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها هي : "استغلال المجتمع لخيرات الأرض (النعم التي سخرها الله تعالى له) بالعمل الصالح تنفيذاً لشرط الخلافة والتمكين ، وتحويلها إلى سلع وخدمات طيّبة لإشباع الضروريات الشرعية للمجتمع عند حد الكفاية لكافة أفراده عبر تشغيل كامل وتوزيع عادل " [1]. وهذا التعريف شامل للتنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية، مادة أو روحية ، ومركزية أو محلية . وبالتالي فهي تنمية عادلة و وشاملة ومتوازنة ومستدامة .

المبحث الثاني

دور المشروعات الاقتصادية في التنمية المحلية

(أ) دور المشروعات الاقتصادية العامة في التنمية المحلية :

المشروع العام هو : " كيان قانوني مستقل ،. تمتلكه كلية ، أو تمتلك أغلب أسهمه جهة عامة ، تقوم بتشغيله باعتباره وحدة إنتاج مباشرة بغرض توفير سلع وخدمات أساسية (مشروع العام غير التجاري) ، أو القيام بإنتاج يستهدف تحقيق ربح

(1) حسن محمد ماشا عربان ، التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص 85

(مشروع العام التجاري)"[1]. والمشروعات الاقتصادية العامة : هي كل مشروعات الطاقة والمياه والزراعة والصناعة والنقل ، كالنفط ، والسدود ، والطرق والجسور وغيرها .. ويتم تنفيذ هذه المشاريع لخدمة اقتصاد منطقة معينة أو الدولة ككل ، أو عدة دول ، ورغم أن قيام المشاريع العامة يحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة ، إلا أنها تؤمن العمل لمئات أو آلاف العمال فضلاً عن توفيرها لسلع وخدمات عديدة. وهنالك عوامل رئيسية قد لعبت دوراً مهماً في قيام المشروعات العامة وهي :

1/ **عامل تاريخي** : يقوم المشروع على أساس منطلق ديني يستند إلى مبدأ التكافل والرعاية في المجتمع ،كما يقوم على مبدأ وجود حد أدنى من الملكية العامة المحمية أو المشاعة التي ينتفع بها سائر أفراد المجتمع دون احتكار لفرد بذاته . كمؤسسة الزكاة والوقف .

2/ **عامل تنموي تقليدي**: يقوم المشروع على أساس الاقتداء بالدول الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها،رغبة منها في توجيه الاقتصاد وإزالة الاختناقات التي تقف في وجه مسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لافتقار هذه الدول إلى مشروعات البنية الأساسية التي تلعب دورا اجتماعيا مهماً .كما أن حاجة الدول النامية إلى إيراد إضافي جعلتها تنفرد بملكية المشروعات الريعية ذات الصفة الاحتكارية كالنفط والسدود والمعادن .

3/ **عامل اجتماعي** : يتمثل في رغبة الحكومات أن تعيد توزيع جزء من دخل النفط على شكل خدمات ومنافع عامة وبأسعار مخفضة وبشكل عاجل لقطاعات واسعة من المجتمع في مختلف مناطق تواجدهم .وقد جاءت هذه السياسة نتيجة لتعاظم الوفرة

(1) على خليفة الكوارى ، دور المشروعات العامة في التنمية الاجتماعية ، عالم المعرفة، سلسلة كتب تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ، صدر في يناير 1987م .ص5.

النقدية لدى الحكومات من ناحية ، وزيادة إلحاح الناس في طلب قيام هذه الحكومات بتوفير خدمات حديثة تتناسب مع مستوى الدخل من ناحية أخرى ، وشملت هذه الخدمات والمنافع قطاعات الكهرباء والماء والمواصلات والتعليم والصحة ومؤسسات التمويل ، والتسليف العقاري والزراعي والصناعي وبعض الخدمات الإنتاجية في مجالات الزراعة وصناعة ومواد البناء والتجارة مواد الاستهلاك الأساسية.

4/ **عامل اقتصادي** : يتمثل في اتجاه الحكومات إلى توزيع مصادر الدخل الحكومي والدخل القومي، وإيجاد مجالات منتجة للعمالة المحلية ،و تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق التحولات الهيكلية .وينطبق هذا على المشروعات الصناعية والزراعية [1] .

وتتجلى أهمية المشروعات العامة في إعادة توزيع عوامل الإنتاج، لاسيما تخفيف ضغط كثافة السكان في القرى والأرياف وتيسير القوة العاملة لمشروعات الاستثمار، وإصلاح وسائل المواصلات وإنشاء طرق جديدة، وتنظيم عمليات استغلال الموارد الطبيعية " بما فيها المياه لأغراض الري وتوليد الكهرباء واستغلال الثروة المعدنية بما في ذلك النفط ونشر المعرفة الفنية وما إلى ذلك من خطوات منهاج التنمية التي يمكن اعتبارها بمثابة شرارة تستخدم لإشعال نار الفعالية الاقتصادية، حتى إذا ما تم هذا سهل بعد ذلك استعجال تكوين رأس المال وزيادة الدخل. هذا إلى أن نشوء الصناعة المحلية كثيراً ما يبدأ في استثمارات المشاريع التي تنتج سلعاً يمكن الاستعاضة بها عن الاستيراد من الخارج" [2].

(1) واسلي ليونيف. بنيان الاقتصاد الأمريكي ـ كمبريدج ـ جامعة هارفارد. وهذه الشرارة هي التي تحدث عنها سيدنا علي رضي الله عنه(فليكن نظرك إلى عمارة الأرض أبلغ من استجلاب خراجه) حيث يتدفق الخراج بعد تثبيت محرك العمارة أي البنيات الأساسية من طرق وسدود ومعرفة وغيرها .

(2) سيمون ، الدخل الوطني و رأس المال/ المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية / نيويورك.

مما تقدم يمكن تقسيم الاستثمار في المشروعات العامة لأربعة قطاعات اقتصادية هامة هي:

أولاً: مشروعات المنافع العامة : وهي تختص في بناء رأس مال اجتماعي مستديم، وتستوعب قدراً جسيماً من الاستثمارات، وتشمل إنشاء وسائل المواصلات (مثل السكك الحديدية والجسور والطرق المرصوفة) وتسهيلات الري والإنارة والتعليم والصحة، وهذه كلها تنتج خدمات ضرورية لا يمكن أن تستغني عنها بأية حال كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في البلاد.

ثانياً: الصناعات الاستخراجية : وهي تمثل كما المرحلة الأولى في الإنتاج الصناعي، ويمكن أن يستفاد منها في أحوال كثيرة لزيادة التصدير ، لاسيما خلال مراحل التصنيع الأولى، حتى إذا تم تأسيس صناعة محلية أمكن الاستفادة من المواد الخام المنتجة في تغذية الإنتاج المحلي. ومن الصناعات الاستخراجية صناعات التعدين و النفط الخام (لغرض تأمين استغلال الموارد الطبيعية العاطلة وتعزيز منهاج التصنيع) .

ثالثاً: الصناعات التحويلية : وهي تستوعب بدورها قدراً لا يستهان به من رؤوس الأموال وتمتاز بقابلية توسعية هائلة و اتصال وثيق يبين عمليات إنتاجها التحويلية وما يمكن أن تقوم به من الأعمال الاستخراجية والثقيلة، حيث إن حركة التصنيع تتطلب زيادة الاستثمار في صناعات الإنتاج إلى أقصى حدود المستطاع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وذلك من اجل استعجال عمليات تكوين رأس المال والنهوض بإنتاجية الاقتصاد الوطني بأسرع وقت ممكن، مع مراعاة كفاية الطلب على الاستهلاك الضرورية في الوقت ذاته.

رابعاً: صناعة الاستهلاك : أو ما يعرف بالصناعات الخفيفة، وفي مقدمتها صناعة النسيج التي استهلت بها بريطانيا ثورتها الصناعية، وتبعها في ذلك كثير من الدول .

وإذا كان تأسيس صناعات الاستهلاك في البلاد المتخلفة يعد المرحلة الأولى في تصنيعها فإن هذه المرحلة سوف يتلوها نشاط الاستثمار إلى درجة تشجع على تطوير صناعات الإنتاج وبدايتها صناعة الحديد والفولاذ، حيث تستكمل البلاد بذلك المرحلة الثانية، في تطورها، وأنه كلما اطرد تقدم حركة التصنيع فيما بعد زادت أهمية صناعات الإنتاج بالقياس إلى الصناعات الأخرى .

ينطلق دور المشروعات العامة في التنمية المحلية بالنسبة للدولة من منطلق أساسي يتمثل في تحقيق المصلحة الوطنية وفي القدرة على توفير أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تكون أكثر فعالية وكفاءة لدعم عملية التنمية فيها . ومن المعلوم أن توزيع الموارد بين ضروب المشروعات تبعاً لمقتضى شروط الكفاءة الاقتصادية ، يستدعي قبل كل شيء حالة من التوازن بين الطلب على الاستهلاك العاجل وبين الطلب على الاستثمار للآجال الطويلة (حيث تتحصل المفاضلة هنا بين صناعات الإنتاج والاستهلاك) الأمر الذي يستوجب بدوره المفاضلة بين مزايا الاستثمارات حسب إنتاجيتها من ناحية، ودرجة افتقار الصناعة أو حاجة المستهلكين إليها من ناحية ثانية وعموماً لكي تكون للمشروعات دور في تنمية المجتمعات المحلية يجب أن تراعي الآتي :

1/ الاهتمام بالمشروعات ذات الأهمية الاجتماعية : على الدولة إنشاء مشروعات عامة تقوم بإنتاج مجموعة من الخدمات تتمتع بأهمية اجتماعية بالغة ، ولقد تواضع الاقتصاديون على الإشارة إلى مجموعة المشاريع المنتجة لهذه الخدمات، والتي تتولى الدولة الإنفاق عليها أو التدخل في إدارتها (أو الاكتفاء بالإشراف على أعمالها من بعيد للتثبت من سلامة تصرفاتها) للدلالة على أن المجتمع قد آثر في إدارة أعماله تغليب اعتبارات المنفعة على اعتبارات الربحية عندما بدأ له أن الاعتبارات الأخيرة قد

أخذت تتعارض مع المصلحة العامة.

2/ توظيف المشروع لبناء قاعدة إنتاجية : بما أن أغلب المشروعات العامة ذات إنتاج غير متكرر ، فيجب الحرص على ضرورة توظيف هذه المشروعات لبناء القاعدة الإنتاجية واستيعاب النفقات النقدية استيعابا منتجاً بتوجيهها لإنتاج بدائل من السلع والخدمات بدلاً من ذهاب معظمها للاستهلاك المباشر ، ليتسنى من خلاله التخفيف من الآثار السلبية لهذه التدفقات على مستقبل التنمية الشاملة (الاقتصادية-الاجتماعية).

3/ مراعاة الأثر البيئي : يجب أن لا يتم النظر إلى اقتصاد المشروعات الاقتصادية العامة مجرد عملية الإنتاج على أنها "نظاماً مغلقاً" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ، ثم يوزع العائد على عناصر الإنتاج من أرض ويد عاملة ورأس مال. ومثل هذه المعادلة لا تتضمن عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية. فعلى سبيل المثال فإن استخراج الموارد الأولية من باطن الأرض يعني نقصاً لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث للبيئة كمثال عمليات استغلال النفط وتعدين الذهب . فالنفط يعتبر من أخطر مصادر تلوث التربة وتحويلها إلى تربة عقيمة غير صالحة للحياة النباتية والحيوانية ولجميع الكائنات الحية ، لاحتوائه على شكل ملوثات نفطية عضوية سامة أو ملوثات نفطية غير عضوية سامة . كذلك غبار التعدين واستخدام الزئبق والسيانيد في كشف وإنتاج الذهب . والتعرض للانهيارات الأرضية ونقص الأكسجين في المناجم . كذلك فان عملية زراعة المحاصيل وحصادها قد تسبب انجرافا للتربة بفعل الريح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض المستقبلية .

لذلك يجب مراعاة الأثر البيئي من خلال عمل الآتي :

أ/ تطبيق دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاقتصادية .

ب/ التعرف على التطورات الجارية في أجهزة قياس الانبعاث الناتج داخل الوحدات الإنتاجية

3/ مكافحة التلوث وحماية البيئة : يجب أن لا ينظر للناتج القومي الإجمالي كمؤشر لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى القومي فقط وإنما هنالك عوامل أخرى تصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، وإهدار للموارد الطبيعية والبشرية .فالتكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة والتي يجب أن تلتزم بها المشروعات الاقتصادية تعتبر إسه امات إيجابية في الناتج القومي الإجمالي، لأن مثل هذه التكاليف هي مدخلات إيجابية لمجموع نشاطات الوحدات الصحية أو الخدمية القائمة عليها.

4/ الإدارة السليمة للموارد الطبيعية : أن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد غير المتجددة بين الأجيال) يجب أن يكون في الاعتبار عند قيام المشروعات العامة ، وإشراك المجتمعات الحضرية والريفية والبدوية في إدارة الموارد الطبيعية. لأن خفض رصيد رأس المال الطبيعي يعتبر إستراتيجية محفوفة بالمخاطر.

5/ تقييم المشروعات العامة : قال يوماً سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله لمن حوله : " أرأيتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت ما عليّ؟ قالوا نعم. قال :لا حتى أنظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا؟ " . إن نظام تقييم أداء ا لمشروعات العامة يجب أن يهدف إلى الكشف عن ثلاثة أبعاد رئيسية هي :

أولاً مدى الفعالية: وذلك من خلال المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المحددة .

ثانيا مدى الكفاءة : و ينسحب هذا النوع من تقييم الأداء على تحليل الناحية الوظيفية في الوحدة الإنتاجية من حيث مدى كفاءة استخدامها للموارد المتاحة لها .ويتم ذلك عن طريق مقارنة معدلات التكاليف الفعلية بعد الأخذ في الاعتبار نوع الخدمة أو السلعة المنتجة والشروط الفنية والاقتصادية التي تتم بها عملية الإنتاج.

ثالثاً مدى إمكانية التطور : لذلك، فإن تقييم أداء المشروعات يجب أن يهتم بسلامة البناء التنظيمي ووجود أدوات وقنوات وإمكانيات إدارية وفنية كافية وقادرة على استيعاب التطورات الحالية والمستقبلية للعلم والتقنية الحديثة.

(ب) : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10- عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر ، والمشروعات التي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين / 50 و 100 / عامل بالمشروعات المتوسطة[1].

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية المحلية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي الإسهام في معالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب. وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات العامة الكبيرة ، وتسهم في زيادة الدخل وتنويعه ، وزيادة القيمة المضافة المحلية ،كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر بملكية المشروع وإدارته، وحرص

(1) علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة فى التنمية الاجتماعية مرجع سابق ص30.

المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى. وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسطية، أما في الدول النامية فاهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الاستثمار ، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق الشغل وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

وقد أدركت النمور الأسيوية أهمية هذه المشروعات ، واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدفها التنموية . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، كما أنها توفر ما بين 50 —60%من إجمالي فرص الشغل ، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيات الحديثة والخدمات والسياحة التضامنية. أما كندا فقد أدركت هي الأخرى أن هذا النوع من المشروعات يمثل أكبر قطاع لخلق فرص الشغل في الدولة (حوالي 80% من إجمالي فرص العمل) ،فابتكرت عددا من الهياكل وبرامج المساعدات المالية والتقنية لتضمن نمواً صحيحاً لمنظماتها ،حتى تسهم بشكل أكبر في الإنتاج الداخلي الخام ، وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة. ويوجد بكندا ثلاث منظمات لمساعدة المواطنين على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضمانها؛ وهي صندوق المشروعات الصغيرة ويغطي مختلف المناطق ،وشركة التنمية الصناعية وتغطي خدمات التنمية الصناعية ، والبنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويغطي كذلك جميع أنحاء كندا.أما

اليابان: فقد حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال منذ بداية الستينات ووضعت سياسة ثابتة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية .وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة اليابانية باتخاذ إجراءات لتشجيع هذه المشروعات وسنت قوانين للجمعيات التعاونية ،زيادة على توفير جميع الآليات لتشخيص المشكلات والتحديات التي تواجه حاملي هذه المشاريع بالإضافة إلى إنشاء معهد لتدريب وتعليم العاملين بهذه المنشات وإصدار قانون بشأن تحسين الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي لها .

وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية المحلية لما لها من خصائص هي :

1/ لها دور مهم في محاربة الفقر والبطالة .

2/ تسهم بشكل فعال في التنمية المحلية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي ، الاستهلاك ، العمالة ، الادخار والاستثمار والصادرات.

4/ تسهم في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية .

5/ تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج .

المبحث الثالث

المشروعات الاقتصادية وفرص وتحديات التنمية المحلية في السودان

1/ واقع التنمية المحلية في السودان :

يعتبر السودان من الدول النامية التي تواجه مشكلات السكان والتنمية خاصة وأن به أراض شاسعة، فتقدر مساحته بنحو 1882000 كيلومتر مربع

منها59.2 % صالحة للزراعة ومراعي طبيعية ، وعدد سكانه حسب تعداد عام 2008 م حوالي 33419625 نسمة، وامتداده بين دائرتي عرض 9 درجة و 23 درجة شمالاً ، وخطى طول 22 درجة و 38 درجة شرقاً مما أكسبه تنوع في المناخ والموارد كذلك حدث تطور في اتساع الحكم المحلي وأصبح السودان مقسماً إلى(17) ولاية، وكل ولاية مقسمة إلى عدد من المحليات ، حتى أصبح عدد المحليات يفوق المائة محلية .[1]

يعيش المجتمع المحلي السوداني حراكاً مقدراً كمحرك للتنمية حيث يسهم في الناتج المحلي بصورة مقدرة خاصة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين التقليدي . والسودان عرف تاريخياً تدجين النباتات والحيوانات الأليفة، والتي أخذت الحبوب الغذائية السبق في اهتمامه وخاصة الذرة والدخن و القمح والخضر، والحبوب الزيتية ،و الأشجار المثمرة . زيادة على الأصناف الحديثة كالفواكه وغير ذلك .

إن الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها السودان منذ الاستغلال وحتى الآن (والتي استفحلت مظاهرها خلال تسعينيات القرن الماضي). زيادة على تزايد السكاني والهجرات إلى المدن بفعل الجفاف والتصحر أو الحرب الأهلية ، أو بفعل تركز الاستثمار في مناطق محددة في السودان . فضلاً عن عوامل أخرى مهمة وهى إعادة توزيع الأراضي، إدخال الأساليب الرأسمالية في الإنتاج، واستعمال النقد في العلاقات الإنتاجية، وتعميم تسويق الإنتاج الفلاحي ، وتمركز البنى الإدارية والخدمات ، وانتشار المؤثرات الحضرية والازدواجية

(1) الحسن عبد الرحمن محمد ،دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان oaji.net/pdf.html?n=2014/433-1402683962.pdf

الاقتصادية والاجتماعية.والتبعية الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية. هذا بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي الكاذب للصناديق الدولية المانحة . ثم الحصار الاقتصادي منذ تسعينيات القرن الماضي .كلها عوامل كانت وراء التغيرات التي حصلت بالمجتمعات المحلية.

وتعانى المجتمعات المحلية في السودان حالياً من مشاكل عدة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ، أهمها : الهجرة القروية ، ضعف التجهيز، محدودية مستوى العيش ، ضعف التعليم والصحة ، الفوارق الطبقية الصارخة ، والفقر . وهنالك العامل الأمني حيث إن بعض المجتمعات المحلية أضحت مناطق صراع وحرب واقتتال مستمر ، بين المجموعات القروية(الرعوية) والمستقرة (الحضرية الزراعية)، بدلاً من أن تكون منطقة تواصل وتلاحم وانسجام مفضلة. والسبب في ذلك وجود أسلوبين إنتاجيين ونمطين من العيش متباينين ومتناقضين (الرعي والزراعة). وكذلك نجد صراع واقتتال مابين المجموعات الرعوية نفسها لأسباب اقتصادية تتعلق بتقليص الرقعة الرعوية على حساب الزراعة والتعدين أو بسبب انخفاض هطول الأمطار. وأسباب اجتماعية تتعلق بانعدام الوازع الديني وانتشار الأمية وضعف قيم التسامح التي كانت سائدة وانتشار السلاح وقرب هذه المجموعات من مناطق التماس لدول لديها صراع دائم حيث الحروب المستمرة . كذلك ضعف الإدارة القانونية المحلية والأهلية بالرغم من تقسيم الدولة إلى ولايات ومحليات حيث هنالك ثلاثة مستويات للحكم (المركزي والولائي والمحلي).

هنالك العديد من المشروعات العامة في السودان في مجال الزراعة (مشروع الجزيرة كأكبر مشروع مروى – بالإضافة إلى مشروعات مروية أخرى تمتد عبر بعض الولايات). وفى مجال الصناعة نجد الصناعات التحويلية المرتبطة

بالزراعة كصناعة السكر التي أضحت من الصناعات الناجحة منذ انطلاقها بسبب الطلب المحلي والعالمي لهذه السلعة والتي حُظيت بالتمويل الأجنبي لها ، أما بقية الصناعات التحويلية الأخرى فإنها لم تنجح كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الألبان واللحوم وتجفيف البصل وتعليب التمور والفاكهة والتي تم توزيعها لتشكل تنمية محلية ومتوازنة للولايات . إلا أنها واجهت منافسة من السلع الخارجية التي تستخدم تكنولوجيا عالية . بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي عليها ، وكذلك ضعف دراسات الجدوى لهذه المشروعات . وبالرغم من أن هنالك صناعات أخرى انتظمت البلاد أخيراً كصناعة تجمع السيارات - والطاقة (النفط – السدود الكهرباء) والتعدين خاصة الذهب الذي أصبح متواجد بالعديد من الولايات . إلا أن اغلب هذه المشروعات العامة لم تدعم تنمية المحلية بالصورة المطلوبة وذلك للأسباب يمكن حصرها في الآتي :

1/ قوانين ولوائح الحكم المحلى لم تطبق على أرض الواقع .

2/ سوء التخطيط، وعدم التوظيف الأمثل للكوادر البشرية والموارد المالية في مؤسسات الحكم المحلى بالولايات والمحليات أهدر الكثير من الموارد، والإمكانات التي يمكن أن تسهم في عملية التنمية المحلية.

3/ عدم مراعاة الأسس، والمعايير العلمية في إنشاء المحليات أعاق عملية التنمية المحلية

4/عدم وضوح الصلاحيات، والاختصاصات بين المركز والولايات من جهة وبين الولايات والمحليات من جهة، وتدخل المركز في ش ؤون الولاية والمحليات أضعف

مؤسسات الحكم المحلى، وبالتالي انعكس سلباً على التنمية المحلية [1].

5/ قلة فعالية وكفاءة المشروعات العامة بالنسبة عملية التنمية فيها .

6/ لا تهتم أغلب المشروعات العامة بإنتاج السلع والخدمات ذات الأهمية الاجتماعية ويظهر ذلك في مشروعات الطاقة والتعدين وكذلك المشروعات الزراعية والصناعية.

7/ أغلب هذه المشروعات تستوعب النفقات النقدية استيعاباً استهلاكياً وليس استيعاباً منتجاً مما ينعكس سلباً على التنمية المحلية.

8/ جل المشاريع العامة لا تراعى الأثر البيئي للإنتاج ، ولا تدعم التكاليف البيئية الناجمة عن المشروع ،مما زاد من التلوث الذي أثر على الموارد الطبيعية والبشرية . فضلاً عن غياب الإدارة السليمة للموارد الطبيعية ويظهر ذلك من خلال المشاكل البيئية الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات في مناطق إنتاج النفط والذهب .

9/ غياب التقييم الجاد للمشروعات العامة مما يلاحظ استمرارية بعض المشروع بالرغم من وجود المبررات الكافية لإلغائه .

10/ غياب الدعم القيمي و الروحي للتنمية المحلية ، خاصة فيما يتعلق بحفظ مقاصد الشريعة فنجد انتشار ظاهرة قتل النفس وترويعها ، والذي يكاد يكون نظام سائد عند المجتمعات التي تسكن بالقرب من المشاريع الاسترتيجية ومناطق الرعي والزراعة. وكذلك غياب حفظ النسل بسبب انتشار القيم العلمانية ، وغياب حفظ العقل بسبب انتشار الأمية والجهل والمخدرات والثقافات الوافدة ، وغياب حفظ المال حيث

---

(1) علوان صالح ادم محمد مشرف - شيخ الدين يوسف من الله ،تجربة الحكم المحلى فى السودان وأثرها في التنمية المتوزانة -2014 .Date: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/10369 04-08

السرقات والفساد المالي ، وإهدار المال في الإسراف والترف . فهذه هي ضروريات التنمية في الإسلام التي لا نجد لها وجود في برامج المشروعات الاقتصادية العامة أو المتوسطة أو الصغير إلا في حيز ضيق لا يكاد يذكر .

11/ كثير من المجتمعات المحلية التي بها مشروعات عامة عانت من مشكلات وصراعات وعدم استقرار بسبب سياسة إدارة المشروعات تجاه التعويضات والمشروعات الخدمية ومثال لذلك شركات النفط في ولاية غرب كردفان.

كذلك بالرغم من انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان إلا أن هذه المشروعات لا زالت بعيدة عن الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات المحلية وذلك لأن هذه المشروعات تعاني من مشاكل أهمها :

1/ صعوبة الحصول على قروض ميسرة بسبب تعقيدات نظام التسليف لدى المصارف على الرغم من إنشاء مصارف للتمويل الأصغر ومصرف للشباب.

2/ مشاكل تسويقية : تتضمن عدم اهتمام أصحاب المشروعات بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين , وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع .بالإضافة إلى سياسة الإغراق التي تنتهجها الدول المتقدمة مع الدول النامية .

3/ مشاكل إدارية : تنجم غالبا بسبب مركزية اتخاذ القرارات. واعتماد نمط (المدير المالك غير المحترف) هذا فضلا عن عدم تفعيل اللوائح المحاسبية .

4/ مشكلة نقص المعلومات: تتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج .وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المشروعات، الحوافز

والضرائب، واستقدام العمالة، التأمينات الاجتماعية، وقوانين العمل وغيرها.

5/ مشكلة العمالة: تتعلق بتأمين الحماية الاجتماعية للعاملين من حيث الأجور، وعدم مراعاة قواعد الأمن والسلامة الصحية المهنية ، ومشكلة ظاهرة عمالة الأطفال.

6/ ضعف دراسات الجدوى لهذه المشروعات مما يعجل بفشلها.

2/ أهم تحديات التنمية المحلية في السودان :

يمكن حصر تحديات التنمية المحلية في السودان في الآتي :

أ/ على مستوى المركز :

1/ غياب القيم الإسلامية في إدارة الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً

2/ غياب الرؤية حول نموذج التنمية الاقتصادية الذي تتبعه الدولة هل هو إسلامي أم رأسمالي؟

4/ سوء التخطيط، وعدم التوظيف الأمثل للكوادر البشرية والموارد المالية في مؤسسات الحكم المحلى بالولايات والمحليات أهدر الكثير من الموارد، والإمكانات التي يمكن أن تسهم في عملية التنمية المحلية.

5/ عدم مراعاة الأسس، والمعايير العلمية في إنشاء المحليات أعاق عملية التنمية المحلية

6/عدم وضوح الصلاحيات، والاختصاصات بين المركز والولايات من جهة وبين الولايات والمحليات من جهة، وتدخل المركز في شئون الولاية والمحليات أضعف مؤسسات الحكم المحلي، وبالتالي انعكس سلباً على التنمية المحلية [1].

7/ ضآلة الموارد المالية الموجهة للتنمية المحلية .

(1) علوان صالح آدم محمد مشرف - شيخ الدين يوسف مرجع سابق

8/ ضعف القدرات عموماً والبشرية خصوصاً.

9/ عدم توحيد التدخلات الجارية في بناء القدرات.

10/التداخل والتنازع في المهام بين السلطة المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية.

11/عدم تنسيق التدخلات المركزية لتلبي احتياجات وأوليات التنمية المحلية.

12/عدم وجود آليات لتقليص الفجوة التنموية بين الحضر والريف.

ب/ على مستوى الولائي والمحلي :

1/ عدم تخصيص مخصصات مالية للسلطة المحلية على مستوى المحلية تساعدها على التدخل من أجل تقليص فجوة التنمية بين الحضر والريف وتحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى المحلية .

2/ضآلة نفقات التشغيل للمشروعات القائمة بالمحلية انعكس على ضعف الخدمات التي تقدمها على المستوى المحلى .

3/ عدم تحديد أسس ومعايير واضحة لتقدير حجم الإنفاق الجاري والنفقات التشغيلية.

4/لم يحدد القانون المهام والأدوار في التنمية المحلية بوضوح(وزارات-سلطة ولائية - سلطة على مستوى المحلية - منظمات مجتمع مدني-صناديق ومؤسسات مركزية – مانحين).

5/ عدم تكوين مجالس المحليات والوحدات في بعض الولايات أضعف الدور الرقابي ، وغابت معه المشاركة الفاعلة للقوى البشرية محلياً.

6/ الصراع المسلح والانفلات الأمني في بعض الولايات .

ج/على مستوى المجتمع المحلي:

1/ مشاركة المجتمع المحلي غير فاعلة ومنسقة ولا تستطيع التعبير عن أولويات احتياجاتها وضمها لمتطلبات التنمية المحلية ،و ليس لها دور فاعل في التنمية

والمراقبة والتقييم.

2/ ضعف قدرات المجتمع المحلي في التصرف في الإمكانيات المتاحة له واستغلالها.

3/ وجود صعوبات تقليدية في بعض التجمعات المحلية تتمثل في المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالثأر.. وتتضافر هذه المشاكل عدم وجود خطط مركزية أو محلية لعلاجها .

4/ عمل شركاء التنمية في المجتمعات المحلية مشتته وغير منسقة، مما خلق الكثير من المعضلات سواء في عدم توحيد الرؤى والمنهجية لبناء القدرات وتعارضها في بعض الأحيان..كذلك بالنسبة لتبني بعض المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية في خلق الكثير من التكرار والازدواجية وبالتالي أدى ذلك إلى بعثرة الجهود والإمكانات الشحيحة وعدم استغلالها بصورة أمثل.

3/ فرص تحقيق التنمية المحلية في السودان:

يمكن حصر أهم فرص تحقيق التنمية المحلية في السودان في الآتي :

1/ وجود بنيات أساسية في المجتمع السوداني يمكن من خلالها تفعيل قيم الإسلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

2/ وجود موارد طبيعية وبشرية : فالسودان لديه كميات من المياه الصالحة للشرب والزراعة من خلال نهر النيل ورافديه الأزرق والأبيض، بالإضافة إلى الأودية الموسمية التي تصب في هذين الرافدين حيث كمية الأمطار تزداد كل ما اتجهنا جنوباً بالإضافة إلى المياه الجوفية حيث الأحواض المائية المعروفة في شماله وغربه ، والتي لم يتم استغلالها . هذا بالإضافة إلى التربة الصالحة للزراعة والرعي وأعداد كثيرة من الثروة الحيوانية ذات المراعى الطبيعية المطلوبة عالمياً . فضلاً عن الطبقة الفتية في التركيبة السكانية التي تبين أن نسبة القوى البشرية الناشطة اقتصادياً

تناهز الـ 60%من عدد السكان .

3/ وجود استراتيجيات ورؤى متكاملة على المستوى الوطني ، يظهر ذلك من خلال محتويات الخطة الإستراتجية للدولة تدعمها إرادة تنفيذية مركزية ومحلية .

4/ وجود منظومة من القوانين في السلطة المحلية وقانون المنظمات والجمعيات الأهلية تحتاج إلى تفعيل.

5/ وجود موروث تاريخي غنى بالأشكال التقليدية المجتمعية المحلية ، إذا تم استخلاص الجانب الإيجابي منه ، سيساعد في إنجاح برامج التنمية الشاملة .

6/ وجود توجه لدى المانحين لدعم التنمية المحلية .

7/ وجود رغبة عامة نحو السلام والاستقرار السياسي .

8/ وجود النموذجين الماليزي والتركي يمكن الاقتداء بهما : فالسودان الآن لديه فرصة للاستفادة من النموذجين الماليزي والتركي في التنمية المحلية والذين يمكن استعراض تجاربهما باختصار:

أ. النموذج الماليزي:

منذ أربعين سنة خلت كانت ماليزيا من أفقر الدول في العالم وبعد استقلالها لم تتبع توجهات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الأسيويين. ويعزو الخبراء أسباب نجاح النموذج الماليزي في تعميم التعليم وتحسين مردود يته، وفي سياسة تشجيع البحث العلمي وتشجيع تسويق نتائجه فيما يخص سياسة الإنتاج، أما فيما يخص سياسة التوزيع فقد استطاعت أن تدمج الفئات المتواضعة واليد الأجنبية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الرفع من دخلها وتمكينها من نتائج تحسن المردودية الاقتصادية، فضلاً عن السياسات الرشيدة المتبعة ، وقضت على البطالة بل أصبحت بلداً مستورداً لليد العاملة من دول الجوار

مثل الفلبين والصين. واعتبرت ماليزيا من أسرع الدول نمواً في العالم بعد الصين وكوريا وتايوان .

ب.النموذج التركي :

كذلك الشأن بالنسبة لتركيا رغم أن الوضعية كانت مختلفة، فتركيا بلد غني من الناحية الفلاحية وله، طاقة فائضة في الماء، ومستوى التعليم فيه مرتفع، وله جالية كبيرة تعمل خارج البلد في ألمانيا، وتدر عليه موارد مهمة، إلا أن العائق الاقتصادي الأساسي كان عدم الاستقرار السياسي بسبب فساد الحكومات وانعكاسها على الفساد الإداري وانعكس ذلك على سقوط قيمة الليرة التركية وبالتالي كان الإصلاح الإداري على مستوى البلديات أولاً ثم على مستوى الوزارات مما كان له نتائج اقتصادية جيدة حيث بلغ معدل النمو 6% في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى سياسات اجتماعية أكثر توازناً.

إذا كانت القيم الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي وراء تخليق الحياة السياسة فلاشك أن المستوى التعليمي والتكويني للنخبة الذي على رأس هذا الحزب كانت وراء ترشيد السياسات الإصلاحية بما فيها السياسة الأولى لمقاومة الفقر وهي سياسة التشغيل. في حين نجد أن المجتمع الماليزي جمع بين القيم الإسلامية وبعض قيم الثقافات الآسيوية الإيجابية وخاصة اليابانية والصينية والهندية التي تدعو إلى التسامح والتعايش، وتعطي قيمة للعمل وللتعلم .

يمكن أن تكون ماليزيا وتركيا نموذجين للدول الإسلامية بل للعالم أجمع ، إذا أكملتا المشوار بتطبيق كامل للمنهج الإسلامي للتنمية من معاملات مالية شرعية و ضوابط للإنتاج والإنفاق والتوزيع ، وتوازن للبيئة ، وحفظاً لمقاصد الشريعة الخمسة .

نجد أن كل من ماليزيا وتركيا قامتا بتمهيد الطريق للتنمية الشاملة من خلال معالجة عقبات يعانى منها الاقتصاد السوداني تتمثل الآتي :

1/ إرساء القيم الإسلامية في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

2/ الاستقرار السياسي

3/ علاج ظاهرة الفساد الإداري على مستوى المركز والولايات والمحليات.

4/ اتباع سياسات رشيدة

5/ اختيار النماذج التنموية الناجحة في العالم .

6/ إدخال سياسات إصلاحية في الاقتصاد

7/إصلاح سياسة التعاليم وتشجيع البحث العلمي

8/ تخطى عقبة التسويق من خلال سياسات الإنتاج والتوزيع

9/ دمج التنمية المحلية في الاستثمار الأجنبي

10/علاج ظاهرة البطالة .

خاتمة

أولاً: النتائج :

1/ التنمية الاقتصادية في الإسلام شاملة تشمل البعد المادي والروحي ، ومتوازنة وتحقق العدالة وحد الكفاية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع على المستوى القومي والمحلي ، فهي السبيل للنهوض بالتنمية المحلية . وهي بالتالي تختلف عن المفهوم الرأسمالي للتنمية الشاملة الذي ينحصر في الإنتاج المادي ويغفل الحاجات الروحية ويختل فيه التوزيع ، ولا يتمتع كل الأفراد فيه بحد الكفاية في الدخل.

2/ ينطلق دور المشروعات العامة في التنمية المحلية بالنسبة للدولة من منطلق أساسي يتمثل في تحقيق المصلحة الوطنية وفي القدرة على توفير أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تكون أكثر فعالية وكفاءة لدعم عملية التنمية فيها . أما المشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة فلها دور محوري في التنمية المحلية لقدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي محاربة الفقر والبطالة وزيادة القدرة الإنتاجية فيها.، وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج بسبب تمتعها بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات العامة.

3/ أغلب المشروعات الاقتصادية في السودان لم تدعم تحقيق التنمية المحلية وذلك للأسباب عديد منها: سوء التخطيط الاقتصادي للمشروعات . وقلة فعالية وكفاءة هذه المشروعات بالنسبة عملية التنمية فيها .

4/ هنالك تحديات عديدة تواجه تحقيق التنمية المحلية في السودان أهمها : غياب القيم الإسلامية في إدارة الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وسوء تخطيط المشروعات ، وضآلة الموارد المالية ، وضعف القدرات البشرية ، والفساد الإداري ، والصراع المسلح والنزاعات الأهلية.

5/ هنالك فرص مساعدة لتحقيق التنمية المحلية في السودان أهمها: وجود بنيات أساسية في المجتمع السوداني يمكن من خلالها تفعيل قيم الإسلام السياسي والاجتماعي

والاقتصادي كذلك وجود موارد طبيعية وبشرية ، ووجود استراتيجيات ورؤى متكاملة على المستوى الوطني ، وجود منظومة من القوانين في السلطات الثلاثة ، وجود موروث تاريخي ايجابي في المجتمعات التقليدية ، ووجود توجه لدى المانحين لدعم التنمية المحلية . وجود رغبة عامة نحو السلام والاستقرار السياسي .كذلك وجود نماذج في التنمية الاقتصادية كالنموذج الماليزي والنموذج التركي ، يمكن أن يحتذ ى بهما لأنهما عالجا بعض تحديات التنمية التي تواجه السودان الآن .

ثانياً : التوصيات :

1/ على الدولة إتباع المنهج الإسلامي في التنمية لأنه يحقق التنمية الشاملة والمتوازنة ويحقق العدالة الاجتماعية وبالتالي يحقق التنمية المحلية .

2/ على الدولة الاستفادة من الدور المحوري للمشروعات الاقتصادية في التنمية المحلية وذلك من خلال علاج المعوقات التي تعترض دور هذه المشروعات .

3/ يجب وضع خطة لمجابهة تحديات التنمية المحلية والاستفادة من الفرص المتاحة .

4/الاستفادة من النموذجين التركي والماليزي في التنمية الاقتصادية .